

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية

للشركة العربية لمنتجات الألبان آراب ديرى باندا

جلسة رقم (٤٨) بتاريخ يوم السبت ٢٠١٣/٣/٢٠

أنه في يوم السبت الموافق ٢٠١٣/٣/٢٠ ، وفي تمام الساعة العاشرة صباحاً وذلك بمقر إدارة الشركة الكائن ١٥ شارع عبد الحميد بدوى - مصر الجديدة - أمام نادى الشمس .

اجتمعت الجمعية العامة العادية للشركة بناء على الدعوة الموجهة من رئيس مجلس إدارة الشركة للسادة المساهمين ، طبقاً لقرار مجلس إدارة الشركة بجلسته بتاريخ ٢٠١٣/٣/٦ ووفقاً للإخطارات الموجهة اليهم بالدعوة المنشورة بجريدتي المال ، والمساء بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٤ " أخطار أول " ، وتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٠ " أخطار ثان " ، وكذلك الإخطارات المسلمة إلى كل من السيد / مراقب حسابات الشركة ، وهيئة الرقابة المالية، وهيئة العامة للاستثمار ، وبورصة القاهرة للأوراق المالية وذلك تطبيقاً للنظام الأساسي للشركة والقوانين ذات الصلة.

وقد ترأس الجلسة السيد / المحاسب محمد عبد المجيد إسماعيل رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ، كما حضر الجلسة كل من أعضاء مجلس الإدارة التالية أسمائهم بعد :

- | | |
|---|-------------------------|
| ١- الأستاذة / هالة عبد المنعم أبو العزم | نائب رئيس مجلس الإدارة. |
| ٢- الأستاذ / محمد سامي برعي | عضو مجلس الإدارة |
| ٣- الأستاذ / محمد المأمون السيد الجوهري | عضو مجلس الإدارة |
| ٤- الأستاذ / محمد أبو اليزيد عبد الله | عضو مجلس الإدارة |
| ٥- السيد / جون سكوت | عضو مجلس الإدارة |
| ٦- الأستاذ / صلاح احمد حسين | عضو مجلس الإدارة |

كما حضر الاجتماع الأستاذ / إسماعيل إبراهيم الديب مراقب حسابات الشركة (الشريك بمكتب حازم حسن KPMG) وكذا الأستاذ / أشرف شديد ، والأستاذ / مصطفى السقا عن الهيئة العامة للرقابة المالية و الأستاذ / عبد الفتاح أبو زيد عن الهيئة العامة للاستثمار . وقد بدأت الجلسة في تمام الساعة العاشرة صباحاً ، حيث رحب السيد / رئيس الجلسة بالسادة الأعضاء الحاضرين بالاجتماع وتم ترشيح الأستاذ / هاني إبراهيم مجاهد كأمين سر الجلسة ، وكل من الأستاذ / ياسر محمد نبيل ، والأستاذ / سالم هليل عواد كفارزي أصوات ، وقد وافق جميع الأعضاء الحاضرين فى الجمعية على هذا الترشيح ، وتم حصر نسبة الحضور الفعلي للمساهمين حيث أعلن مراقب حسابات الشركة أن مجموع الاسهم الحاضرة ٥,٦٦٥,١٩١ سهماً تمثل نسبة ٩٤,٤ % من إجمالي الأسهم الكلية للشركة وعددها ٦٠٠٠.٠٠٠ سهم وبناء على ذلك أعلن السيد / رئيس الجلسة صحة الاجتماع.

وعند بداية النظر في جدول الاعمال طلب السيد / محمد مصطفى المساهم بالشركة أثبات رد على استفساراته التى أرسلها بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٧ قبل انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية ، " بعد المواعيد القانونية "

كما طلب السيد / وليد زكى الممثل عن شركة بايونيرز القابضة تسجيل ملحوظة بعدم ملاءمة مقر إدارة الشركة لانعقاد الجمعية وأوضح بأنه قد قدم طلباً الى الهيئة العامة للاستثمار وهيئة الرقابة المالية بتحديد أصوات شركة مؤسسة أدهم المحدودة والشركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل وذلك لحصولهم على أسهم بطريقة غير مشروعة وقدم صورة ضوئية من هذا الطلب للسيد / رئيس الجلسة ، كما أفاد بأن الهيئة العامة للرقابة المالية قدمت تقريراً للنيابة العامة للشئون المالية والتجارية ، أوضحت به أن الأسهم التى حصلت عليها الشركتين تمت بطريقة غير مشروعة ومخالفة للقانون لذلك فإنه يطلب تحديد أصوات المجموعة المرتبطة وهى شركة مؤسسة أدهم المحدودة والشركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل وذلك لعدم صحة إجراءات بيع اسهم الخزينة التى تمت فى عام ٢٠٠٨ الى الشركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل ، وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة بأنه مجرد طلب قدم للهيئة العامة للرقابة المالية والهيئة العامة للاستثمار أما بالنسبة للتقرير الصادر من هيئة الرقابة المالية فإنه مازال أمام النيابة العامة للشئون المالية والتجارية ولم يبت فيه من قبلها ، وقد أوضح أ. محمد المنياوى الحاضر عن شركة وادى للاستشارات تسجيل

ملحوظتين الأولى الخاصة بمناقشة توزيع الأرباح حيث لم يتم حصوله على كشف توزيع الأرباح ، وأن ذلك في حد ذاته يفسد إجراءات عقد الجمعية وذلك لأن أحد المستندات لم يتم نشرها ، والثانية بأنه قد قدم بعض الاستفسارات من ثلاثة أيام وطلب بعض البيانات ولم تقوم الشركة بتسليمه أي بيانات وأن ذلك في حد ذاته يفسد إجراءات عقد الجمعية ، وقد أفاد السيد / رئيس الجلسة بأن بيان توزيع الأرباح مبين تفصيلاً بتقرير مجلس الإدارة المنشور بالجراند وموجود بمقر الشركة لاطلاع السادة المساهمين منذ تاريخ النشر ، أما ما قدم بشأن بعض الاستفسارات فسوف يتم الرد من خلال جدول أعمال الجمعية وتوجه مباشرة الي امين السر لإملانه ذلك وقد طلب السيد / رئيس الجلسة بعدم الإقتراب من أمين السر وعدم التأثير عليه ، وقد قال أ.محمد مصطفى المساهم بالشركة أنه كان يتم إثبات مواضيع أخرى بمحضر الجمعية غير ما تم ذكره على لسانه و على حسب قوله وأوضح بأنه إذا تبين أن أي كلمه قالها لم تسجل في المحضر فإنه سوف يضطر لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد أمين السر وضد السيد / رئيس الجلسة .

وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة بأنه تم تقديم أسئلة من شركة وادى للاستشارات وسوف يتم الرد عليها خلال الاجتماع ، كما أوضح سيادته أن ما يقال من أي احد بخصوص أحكام القانون فإن ذلك يكون حسب قراءته وفهمه شخصيا للنص القانوني وليس بالضرورة أن يكون هو قصد المشرع ، وتم البدء في مناقشة جدول الأعمال على النحو التالي :

الموضوع الأول : الإطلاع على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في

٢٠١٢/١٢/٣١

وقبل المناقشة والإطلاع قام أ. محمد مصطفى المساهم بالشركة بتوجيه سؤال للسيد مراقب الحسابات ، هل مكتب حازم حسن هو أيضا مراقب حسابات الشركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل ؟

وقد أوضح السيد / مراقب الحسابات بأن مراقب حسابات الشركة السعودية للاستثمار والتمويل يتبع أيضاً مكتب حازم حسن وقد بدأ جدول الاعمال كالتالي :

قام الأستاذ / مراقب حسابات الشركة بتلاوة تقريره على القوائم المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ وكان تقريراً نظيفاً وقد وجه السيد / محمد مصطفى (المساهم بنسبة ١٠٠ سهم) الي مراقب الحسابات استفساراً بشأن التقرير بأنه على مسنوليه سيادتكم الشخصية ومن حق اي مساهم بالرجوع عليك وهل حضرتك قمت بالإطلاع على الأرقام والحسابات الخاصة بالشركة وكان الرد من السيد/ مراقب الحسابات بنعم ، واستفسر أ.محمد المنياوي من السيد / مراقب حسابات الشركة بشأن عقود المعاوضة هل تم التوقيع عليها وهل هي سارية أم لا وهل هي مبرمة قبل انعقاد الجمعية ، وقد أوضح السيد / مراقب الحسابات بأن الجمعية السابقة أعطت الترخيص لمجلس الإدارة في إبرام عقود المعاوضة للسنة المالية ٢٠١٢ .

وأستفسر الأستاذ / محمد المنياوي بشأن الإيضاح الخاص بالأصول الثابتة بأنه قد تم رهن كافة أصول الشركة مقابل ٣٦ مليون جنيه قرض متوسط الاجل هل هذا صحيح علماً بأن أصول الشركة تقدر بمبلغ حوالي ٣٨٠ مليون جنيه وقد وجه استفساره الي السيد / مراقب الحسابات بأنه هل يجوز أن ترهن الشركة أصول بمبلغ ٣٨٠ مليون جنيه ضماناً لقرض بمبلغ ٣٦ مليون جنيه وأن هناك خطر على حقوق المساهمين بالشركة وأن سيادتكم لم تفصح عنه وتتحفظ عليه في تقرير سيادتكم ، فأوضح السيد / مراقب الحسابات بأنه لا توجد أي تحفظات في هذا الأمر ، واستفسر أ.محمد المنياوي هل من حق مجلس الإدارة رهن أصول الشركة بدون الرجوع الي الجمعية العامة وأوضح السيد / مراقب الحسابات يسأل في ذلك الشركة ، وقد أفاد الأستاذ / محمد المنياوي : أنه وفقاً للقانون فإن رهن أصول الشركة لا بد من موافقة الجمعية بنسبة لا تقل عن ٧٥% ولو توقف عليه زيادة التزام على المساهمين يقع باطل قرار الجمعية.

وقد استفسر أ. محمد المنياوي عن المخصصات الخاصة بالعملاء بأنه تم عمل مخصص بمبلغ ٢ مليون جنيه وعلى حد علمه أن هذا المخصص هو عبارة عن الديون المشكوك في تحصيلها أو الانخفاض في قيمة العملة واستفسر أيضاً عن جواز عمل مخصص آخر يخص العملاء مرة أخرى وقد أشار انه يوجد مخصص في الإيضاح رقم ١٥ بمبلغ ٣,٣٠٠,٠٠٠ جنيه وقد أوضح السيد / مراقب الحسابات بشأن هذا الاستفسار بأنه عبارة عن التزام تجاه العملاء وليس مخصص انخفاض في قيمة العملاء.

وقد استفسر أيضاً أ.محمد المنياوي هل هذا المخصص هو احتجاز من أرباح العام لمقابلة احتمال انخفاض أرباح السنين القادمة.

وقد تدخل السيد / رئيس الجلسة في الموضوع وأصر على الرد على هذه الاستفسارات التي أبدأها أ.محمد المنياوي وهنا وجه السيد / محمد المنياوي ممثل شركة وادى للاستشارات كلامه الي السيد / مراقب الحسابات لماذا لم تتحفظ على وجود مخصصات ومطالبات عملاء بدون دعاوى قضائية على الشركة ، فأوضح السيد / مراقب الحسابات بأنه طالما يوجد إفصاح عن تلك المخصصات فأذن لا يوجد تحفظ

هناك



٢

